

The Effects of Adopting the International Financial Standards on the quality Accounting profits the Iraqi Banking Sector

Omar Khalil Ibrahim Al-Hayani*

Sunni Endowment Office, Department of Religious Education and Islamic Studies Baghdad – Iraq

omarkhaleel136@taleemdeny.edu.iq

 **<https://orcid.org/0009-0003-1895-2691>**

Received: 28/09/2024, **Accepted:** 27/12/2024, **Published:** 23/03/2025

Abstract: Iraq has had a great experience in the transition towards the adoption of international finance and since 2016 in an important and vital sector, the banking sector, and the efforts of the Central Bank of Iraq, the Federal Financial Supervision Bureau and professional bodies such as the Profession Council and the Iraqi Accountants and Auditors Association were adopted voluntarily in 2015 and mandatorily for the year 2016 and the following years after the needs of the Iraqi environment, especially in the banking sector, were absorbed to international standards while giving sufficient time to study international standards in all respects, The process of transition to the application of international accounting standards has undergone logical developments in the Iraqi environment, represented by the gradual development of adoption in the automated stage, then adoption at the level of the banking sector, and the second stage represents the adoption of other sectors such as the industrial sector, the oil sector and others.

The research aims to analyze the international financial reports of companies in general belonging to the banking sector in particular and compare the quality of profits in the period before the adoption of international financial reporting standards and the period after the adoption of international financial reporting standards

The importance of the research comes from the fact that the subject of international financial reporting standards and the quality of profits is one of the important topics that occupied the accounting thought and the controversy has been raised in the recent period about the quality of profits and the transparency of financial statements and their comparability, especially in light of the globalization of capital markets and the need to attract new investors.

Keywords: quality of earnings, international standards, conceptual framework, importance of profits, net profits.

*Corresponding author

دور معايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي العراقي على جودة الأرباح

عمر خليل إبراهيم الحياياني *

ديوان الوقف السني، دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية بغداد - العراق

omarkhaleel136@taleemdeny.edu.iq

 <https://orcid.org/0009-0003-1895-2691>

تاريخ الاستلام: 2024/09/28 - تاريخ القبول: 2024/12/27 - تاريخ النشر: 2025/03/23

ملخص: خاض العراق تجربة كبيرة في التحول نحو تبني المالية الدولية ومنذ عام 2016 في قطاع مهم وحيو هو القطاع المصرفي وتضافرت جهود البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي والهيئات المهنية كمجلس المهنة ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين تم تبني المعايير بشكل طوعي عام 2015 وبشكل إلزامي لعام 2016 والسنوات التي تليه بعد ان تم استيعاب احتياجات البيئة العراقية وخصوصاً في القطاع المصرفي للمعايير الدولية مع إعطاء وقت كافٍ لدراسة المعايير الدولية في كافة النواحي، وقد مرّت عملية التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بتطورات منطقية في البيئة العراقية تمثلت بالتطور التدريجي للتبني في المرحلة الأولى ثم التبني على صعيد القطاع المصرفي وتمثل المرحلة الثانية التبني للقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع النفطي وغيرها.

يهدف البحث الى تحليل التقارير المالية الدولية للشركات بصورة عامة التي تنتمي إلى قطاع المصارف خصوصاً ومقارنة جودة الأرباح في فترة ما قبل تبني معايير التقارير المالية الدولية وفترة ما بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية.

وتأتي أهمية البحث من أنّ موضوع معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح من المواضيع المهمة التي شغلت الفكر المحاسبي وقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول جودة الأرباح وشفافية القوائم المالية ومدى قابليتها للمقارنة خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب المستثمرين الجدد، وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: ان جودة الأرباح المحاسبية للمصارف عينة البحث وعلى وفق معايير جودة الأرباح ترتبها كان افضل بعد تطبيق المعايير المالية الدولية من الفترة التي سبقت التطبيق، كما توصل البحث إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة أن يأخذ المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية في نظر الاعتبار جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ضرورة التزام المصارف بعدم التداول العالي في تعاملاتها المالية لأنّ ذلك يحقق لها أرباحاً ذات جودة واطنة **الكلمات المفتاحية:** جودة الأرباح، المعايير الدولية، الاطار المفاهيمي، أهمية الأرباح، صافي الأرباح.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

شهد العالم تطورات سريعة اتسمت بالديناميكية والتغيير المستمر في معظم المجالات ومنها بنية الأعمال وبسبب هذه المنافسة المحلية والدولية وتعرض العديد من المصارف إلى الإفلاس أصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر إفصاحاً وذات جودة في معلوماتها.

وفي البيئة العراقية التي تبنت المعايير الدولية المالية في الآونة الأخيرة وعلى وفق إلزام البنك المركزي العراقي بتعليمات العدد (9/12 في 2016/1/4) للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على التبني الإلزامي بتطبيق المعايير لعام 2017 والتبني الاختياري لعامي 2015 - 2016 بوصفها محاولة بحثية جادة من الباحث في قياس أثر ذلك التحول على القطاع المصرفي وعلى جودة التقارير المالية الناتجة من إجراء ذلك التبني.

وتأسيساً على ما سبق تتمثل المشكلة التي حاول البحث التصدي لها في أثر التبني المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية جودة الأرباح وقد تم صياغة هدف البحث بالنقاط الآتية:

1. الخوض في غمار القصور في النظام المحاسبي المطبق في المصارف الخاصة قبل تبني معايير التقارير الدولية.

2. تسليط الضوء على جودة الأرباح من حيث المفهوم أو المقاييس.

وتأسيساً على ذلك تكون البحث من أربعة فصول:

الفصل الأول: تمثل بالإطار المنهجي للبحث وهذا الإطار اشتمل على مبحثين: المبحث الأول: تناول منهجية البحث من حيث المشكلة والهدف والأهمية والفرضية

وحدود البحث، أما المبحث الثاني فتناول أهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث وإسهام البحث الحالي.

الفصل الثاني: تمثّل بالإطار النظري للبحث حيث تضمن مبحثين:

المبحث الأول: تناول جودة الأرباح المحاسبية من حيث مفهومها ونشأتها وأهمية قياسها ومجالات التحقق من جودة الأرباح في المصارف.

المبحث الثاني: فتم فيه دراسة المعايير المحاسبية الدولية التبني والأثر كما تناول المعايير المحاسبية الدولية في القوانين العراقية وأثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح.

الفصل الثالث: تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول منهجية البحث

مشكلة البحث:

شهد العالم تطورات سريعة اتسمت بالديناميكية والتغيير المستمر في معظم المجالات ومنها بنية الأعمال وبسبب هذا المنافسة المحلية والدولية وتعرض العديد من المصارف إلى الإفلاس أصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر إفصاحاً وذات جودة في معلوماتها.

وفي البيئة العراقية التي تبنت المعايير الدولية المالية في الآونة الأخيرة وعلى وفق إلزام البنك المركزي العراقي بتعليمات العدد (9/12 في 2016/1/4) للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على التبني الإلزامي بتطبيق المعايير لعام 2017 والتبني الاختياري لعامي 2015 - 2016 بعدّها محاولة بحثية جادة من الباحث في قياس أثر ذلك التحول على القطاع المصرفي وعلى جودة التقارير المالية الناتجة من اجراء ذلك التبني يثار التساؤل البحثي الآتي:

هل تبني المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية له انعكاس على جودة الأرباح ؟

هدف البحث:

وتم صياغة هدف البحث بالنقاط الآتية:

1. الخوض في غمار القصور في النظام المحاسبي المطبق في المصارف الخاصة قبل تبني معايير التقارير الدولية.
2. تسليط الضوء على جودة الأرباح من حيث المفهوم أو المقاييس.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يُعدُّ موضوع معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح من المواضيع الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي وقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول جودة الأرباح وشفافية القوائم المالية ومدى قابليتها للمقارنة خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة الى جذب المستثمرين الجدد، وقد اهتم هذا البحث بهذه المعايير حيث أنّ العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح هو لغرض تحسين الجودة وفق أسس وقواعد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي أصدر معايير دولية لإعداد التقارير وتحسين شفافية المعلومات بحيث تعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للشركة وان تكون القوائم المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية حكيمة

منهج البحث:

اعتماد المنهج الاستنباطي في الجانب النظري للبحث من خلال الاستفادة من المصادر المتاحة معتمداً المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

المبحث الأول جودة الأرباح المحاسبية مدخل نظري

مفهوم جودة الأرباح المحاسبية:

مفهوم الجودة:

تعني الجودة لغوياً أنها جاد الشيء جودة أي صار جيداً وأجاد أتى بالجيد من القول والفعل، ويقال أجاد فلان في عمله وأجود وجاد عمله (ابن منظور، 1998، ص254)، كما عرفت الجودة في قاموس (OXFORD) بأنها درجة الامتياز أي الدرجة العالية من النوعية أو القيمة وتشير إلى الخاصة وهو أمر خاص في الشيء (oxford, 1974, p684).

الجودة تعبر عن صفة ملازمة ومرتبطة بالموصوف الجيد وهذا الموصوف إما أن يكون شيئاً مادياً ملموساً (سلع) إما أن يكون شيئاً غير ملموس (خدمات) بمعنى أن الشيء الذي يتصف بالجودة يكون ذا صفات ايجابية ومقبولة من مستعمليه.

ومن دراسة الحضارة الإنسانية في البحث عن الجودة نجد أن إليها جذور تاريخية قديمة جدا (الفصل والطائي، 2004، ص20) إذ إن الجودة قديمة بقدم خلق هذا الكون والدليل قوله تعالى (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي اتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون) (اية 188، النمل).

مفهوم الأرباح:

من المهام الأساسية لنظام المحاسبة المالية قياس المركز المالي والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية وقائمة الدخل التي تختص بقياس نتائج الأعمال التي تكون إما ربحاً إما خسارة خلال فترة مالية معينة وهناك خلاف بين المحاسبين والاقتصاديين في المنهج الذي يسلكونه لقيام الدخل وتوقيت وأسلوبه قياس الدخل كما يختلف الفريقان حول مفهوم الدخل حيث عرّف المحاسبون الدخل على أنه (الفرق بين الإيرادات المتحققة في العمليات التي حدثت خلال الفترة والتكلفة التاريخية المرتبطة بها المستتدة خلال الفترة نفسها) وهذا على مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف (مطر، 2008،

ص207). وأشار (ROPERT) إلى أنَّ صافي الدخل يعكس نسبة الانجاز (الإيراد) الى نسبة الجهد (المصروف) خلال فترة زمنية معينة، إذا كانت الإيرادات أكثر من المصروفات فإنَّ الوحدة الاقتصادية تحقق أرباحاً، وإذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فإنَّ الوحدة الاقتصادية تحقق خسائراً، (ROPERT, 2012, p60) أمّا الاقتصاديون فإنهم يتبنون وجهة نظر قائمة الميزانية ويركزون على التغيير في صافي موجودات الوحدة الاقتصادية ما بين مدتين وعبر (BELKAOUL) عن الدخل الاقتصادي (الحد الأعلى من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن يستهلكها خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بالمقدار نفسه الذي كانت عليه في بدايتها (BELKAOUL,2000,p390).

مما سبق يمكن ملاحظة الفروق بين الدخل المحاسبي والاقتصادي فيما يأتي:

يعتمد مفهوم الدخل الاقتصادي على التغير في صافي الأصول لمعرفة الدخل، ولكن الدخل المحاسبي يعتمد على مقابلة الإيرادات والمصاريف التي تتصل بها، إنَّ الدخل الاقتصادي يعتمد تحديد الدخل كمقياس للتغير في الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة ، وإنَّ الدخل المحاسبي ينظر إلى الدخل على أنه مقياس للفاعلية.

إنَّ كلا المفهومين يتفقان على أنَّ المستعملين ينظرون إلى القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات تمكنهم من توقع تدفق الموارد في المستقبل ومن المواضيع المهمة التي تتعلق بتوقع تدفق الوارد في المستقبل هي تحديد الدخل والتميز بين الأنشطة الجارية والعرضية التي تدخل في تحديد نتائج الأعمال (المتثلة بالدخل) وقد أدى هذا التمييز على مرَّ السنين إلى طرح الكثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة تقرير الدخل المرغوب به وظهر على أساس هذه التوسلات مفهوم الدخل التشغيلي الجاري ومفهوم الدخل الشامل وينص الأول على أنَّ يكون الدخل ناتج عن الأخذ في الأحداث التي تكون تحت سيطرة الإدارة والمستمرة اي الأخذ في نتائج الأنشطة المستمرة وفي وجهة النظر الثانية تنص على أنَّ صافي الدخل يجب أن يعكس كل البنود التي تؤثر على صافي الزيادة أو النقص في حقوق الملكية خلال الفترة مع استثناء العمليات

المتعلقة برأس المال ويلحظ أنَّ كلا وجهتي النظر تتفقان على عرض نفس المعلومات ولكن في الشكل مختلف عن الآخر وأشارت البحوث إلى أنَّ هذا الاختلاف لا يُؤثر على مستعملي القوائم المالية إن كانت المعلومات في قائمة الدخل أو في الهوامش والايضاحات المقدمة لمستعملي القوائم المالية (شويتز، 2010، ص 211-219).

مفهوم جودة الأرباح:

تناول الباحثون في مجال المحاسبة مفهوم جودة الأرباح بمعانٍ عدة تبعاً لاختلاف مستعملي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستعمال وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة وقد وردت الكثير من المفاهيم لهذا المصطلح:

1- مفهوم جودة الأرباح من جهة نظر مراقب الحسابات وواصفي المعايير:

عرّف (ENTWISTLE&PHILLIPS) ان جودة الأرباح بأنها قدرة الأرباح على تحقيق الأهداف الأساسية للقوائم المالية التي هي معلومات للمستثمرين والدائنين والمستعملين الآخرين تفيد في تقويم مصادر التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية (ENTWISTLE&PHILLIP,2003,p85) وأشـار (DECHOW&SCHRAND) إلى أنَّ المدققين والمشرعين وواصفي المعايير يرون أنَّ الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (DECOW&SCHRAND,2004) وعرض (WILDDAL) من حيث صحة المعلومات التي تنشرها الوحدة الاقتصادية أي إن أرباح الوحدة الاقتصادية تكون ذات جودة عالية إذا ما استعرضت نتائج أنشطتها التجارية بدقة نسبية (WILDETAL,2007,p112).

2- مفهوم جودة الأرباح من وجهة نظر المستثمرين والمحللين الماليين والدائنين:

عرف (FRANK) جودة الأرباح وهي أنَّ الأرباح عالية الجودة إذا امتازت بالاستمرارية، وتكون جودة الأرباح عالية إذا تم استخدام المبادئ المحاسبية التي لا تؤدي الى التضخم في

الإيرادات وكلما اقتربت الأرباح إلى النقدية ارتفعت الجودة في قائمة الدخل (FRANK,2000,p424) وعرفت كل من (SCHIPPER&RINCENT) جودة الأرباح من خلال المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي (SCHIPPER&RINCENT,2003).

ويرى (WILD) أنَّ جودة الأرباح هي النسبة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل أي أنه كلما اقترب صافي الدخل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت الأرباح ذات جودة عالية.

(WILDETAL,2004,p394) وهي قدرة السياسات المحاسبية المختارة على عكس الواقع الاقتصادي وتمثيل القدرة على تحقيق الأرباح المستقبلية (carmich,2007,p511) وعرف (jane) جودة الأرباح على مصطلح محاسبي يُستخدم في بيان الأرباح هل إنَّ أرقام الأرباح المعلنة تعكس أداء الإدارة الحقيقي بالوحدة الاقتصادية فتكون ذات جودة أرباح عالية إذا كانت متحفظة ويعني مصطلح متحفظ هو أنَّ لا تعمل الإدارة على زيادة صافي الربح أو الأصول زيادة حجم أي عدم الاعتراف بالأرباح المحتملة مثلاً (jare,2011,p512) وأشار (power) إلى أنَّ جودة الأرباح هي قدرة الأرباح على الاستمرارية وإدخال الأحداث الرئيسية فقط للوصول إلى الأرباح وعدم الأخذ بالأرباح الناتجة من الأحداث العرضية (powers,2011,p618).

مفهوم الجودة في الأرباح:

يرى البعض أنَّ مصطلحي الجودة في الأرباح (Quality of earning) وجودة الأرباح (Quality earning) هما مصطلحان لمعنى واحد إلا أنَّ الحقيقية غير ذلك، حيث تعني الجودة في الأرباح التي تؤثر فيها اختيارات المديرين على الربح المفصح عنه فكلما كان استخدام البدائل المحاسبية بأسلوب تحكيمي (حكم شخصي) كان دخل الشركة أقل جودة (LOW Quality) وينظر البعض الآخر إليها لتقي الدرجة التي تستفيد منها إدارة الشركة المرونة المحاسبية بالشركة التي لا تغير سياساتها وطرقها المحاسبية على الرغم من توافر الفرصة لعمل ذلك أرباحها ذات جودة عالية (high Quality).

أما مفهوم جودة الأرباح فيعرف كل من (schipper and Vincent) جودة الأرباح على أنها المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من مفهوم هيكس (hicks) للدخل بصورة صادقة ويؤكد أن المقصود بالتمثيل الصادق هو التوافق أو التطابق ما بين المقياس أو التوصيف وبين الظاهر المراد تمثيلها (sclipper & rincent,2003,p97).

وبالاتجاه نفسه يذهب (schroeder fother) إذ يرى أن جودة الأرباح هي درجة التقارب بين مفهوم المحاسبية والمفهوم الاقتصادي للدخل بالاعتماد على مفهوم المحافظة على رأس المال (maintenance capital) كدخل لقياس الدخل وهو الدخل الذي يركز بصورة أساسية على التغير في صافي الأصول الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية باستثناء الإضافات على رأس المال (زيادة الاستثمارات) والتوزيعات المخصصة لحملها الأسهم وتتضمن وجهة النظر هذه أن الوحدة لا تحقق أرباحاً مالم تسترد التكاليف التي تكبدتها فضلاً عن المحافظة على حقوق مالكيها (schroederetal,2001,p81).

اهمية قياس جودة الأرباح:

أخذ الاهتمام بموضوع قياس جودة الأرباح يتزايد في السنوات الأخيرة لا سيما بعد الانهيارات في الشركة الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (على سبيل المثال) تأثرت أسهم الشركات American expaestyco international Pinty bowers بشكل سلبي بعد ان أمضت هذه الشركات عن عوائد غير مؤكدة وغير دائمة في تقاريرها ربع سنوية في الوقت الذي كان السوق ينظر الى تلك الأرقام كأساس للتوقعات المستقبلية وقد نشأت مخاوف كبيرة لدى المستثمرين من حقيقة أن عدم مقابلة التقارير المتوقعة للأرباح ولو كان ذلك بفارق بسيط تؤثر بشكل كبير على أسعار أسهم الشركة وهكذا فان احتياجات السوق تمثل السبب الأول في قياس جودة الأرباح (shroeder,ct,al,p81) ومن جانب آخر واعتمادا على مبدأ منفعة القرار (decision vsfutness) الذي تبنه معظم الجهات المهيمنة لوضع المعايير المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبية المالية (fasb) فضلاً عن الاكاديميين والباحثين في حقل المحاسبية المالية يرى (schipper and rincent) بان جودة الأرباح وبشكل أكثر عمومية جودة الأرباح هو موضوع ذا أهمية لأولئك الذين يستخدمون القوائم المالية لغرض إجراء التعاقدات ومتخذي قرارات

الاستثمار الآخرين فضلاً عن ذلك فان جودة الإبلاغ المالي تعد موثر غير مباشر (Indicator indirect) لجودة المعايير المحاسبية التي اصدرتها الجهات المهنية اذ تعدها تلك الجهات تغذية راجعة (feed back) فيما اذا كانت المعايير الصادرة فعالة أم غير فعالة.

مداخل قياس جودة الأرباح المحاسبية:

هناك العديد من المراحل لقياس جودة الأرباح التي تم تطويرها من الباحثين وباتجاهات مختلفة والتي ترتبط بمفهوم الجودة.

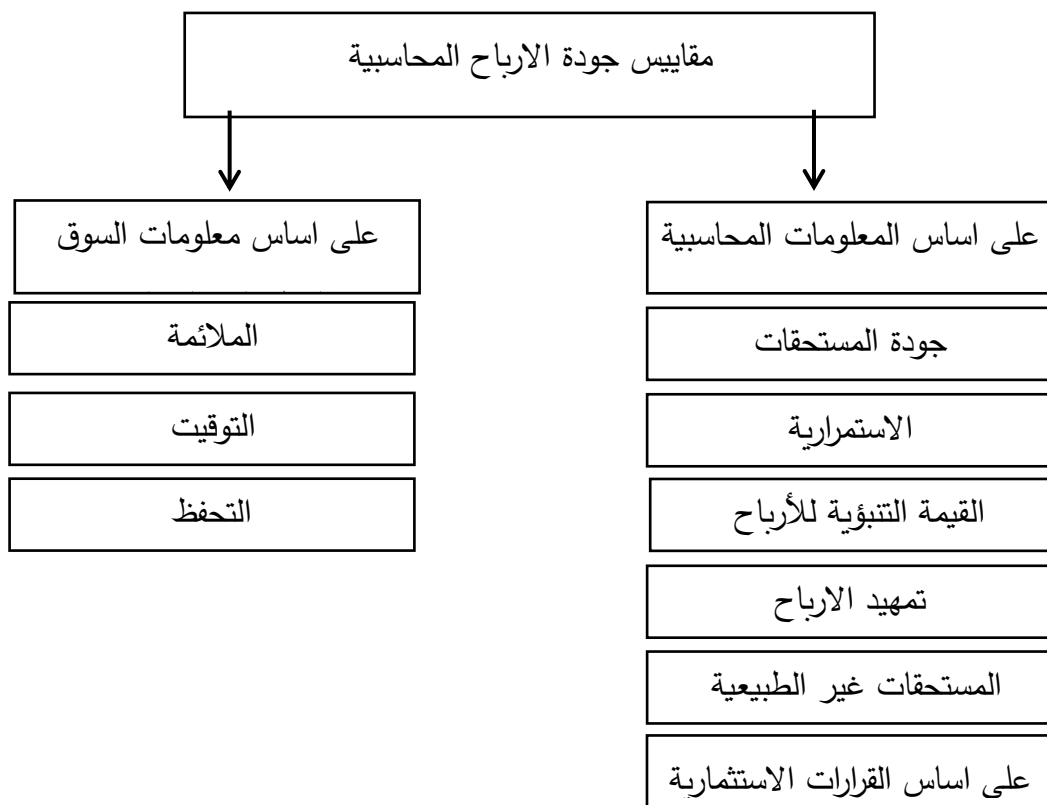
إن جودة الأرباح يمكن قياسها من خلال العوامل التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً وقوياً مع الجودة التي تسمى مؤشراً (Proxies) ونظراً لكون جودة الأرباح مفهوم متعدد فأن اختيار مقياس الجودة للأرباح يعتمد على توافر البيانات لتطبيق القياس المعني التي تعتمد على المعلومات السوقية والبعض الآخر يعتمد على مقاييس المعلومات المحاسبية (علي، 2018، ص 33).

وعلى وفق ذلك صنف (Francis) صفات جودة الأرباح المحاسبية إلى سبع صفات تعدّ مقاييس لجودة الأرباح وقسمت على قسمين:

1. مقاييس جودة الأرباح على أساس المعلومات المحاسبية المتمثلة بمقياس جودة المستحقات والاستمرارية والقيمة الثبوتية ويتم إضافة مقياس جودة الأرباح على أساس المستحقات غير الطبيعية والقارات الاستثمارية للوحدة الاقتصادية، لأنّ المقاييس تعتمد معلومات الأرباح أو النقد أو معلومات اخرى.

2. مقاييس جودة الأرباح التي تعتمد على المعلومات المحاسبية والسوقية وهما مقياس (الملائمة والتوقيت والتحفظ) اذ تعتمد هذه المقاييس على العوائد السوقية وأسعار الأسهم موضح بالشكل (1):

شكل (1) مقاييس جودة الأرباح المحاسبية



المصدر: من إعداد الباحث.

وهناك بحوث عديدة لمقاييس جودة الأرباح إضافة لما ورد سابقاً إذ تعددت المقاييس التي يمكن من خلالها قياس جودة الأرباح وذلك لتباين طبيعة البيئة المنظمة لعمل الشركات ومدى توفر البيانات الداخلة في بناء تلك المقاييس وقد بينت الدراسات التطبيقية في هذا السياق أربعة مقاييس لقياس جودة الأرباح هي:

1. المقياس المشتق من قائمة التدفقات النقدية:

بموجب هذا المقياس يتم الاعتماد على النسب المالية المتدفقة من قائمة التدفقات النقدية في قياس جودة الأرباح ويمكن إبراز أهم النسب المالية:

- أ- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتقاس من خلال قسمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.
- ب- نسبة دليل النشاط التشغيلي وتقاس من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي الربح التشغيلي.
- ت- نسبة التدفق النقدي التشغيلي وتقاس من خلال قسمة التدفق النقدي التشغيلي على صافي المبيعات.
- ث- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول وتقاس من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الكلية.
- ج- نسبة حصة السهم العادي من التدفق التشغيلي وتقاس من خلال طرح التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة من صافي التدفقات التشغيلية ومن ثم قسمة الرقم الناتج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

2. مقياس استمرارية الأرباح:

ويقصد باستمرارية الأرباح هو مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية وينظر إلى الأرباح المستمرة على أنها أرباح عالية الجودة.

3. مقياس استمرارية التدفقات النقدية:

يقارن هذا المقياس بين استمرارية التدفقات النقدية واستمرارية المستحقات وإن جودة الأرباح ترتبط باستمرارية التدفقات النقدية وليس باستمرارية المستحقات

4. مقياس الخصائص النوعية للأرباح:

وبموجب هذا المقياس تتصف الأرباح بالجودة اذا توافرت فيها الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية وهي الملائمة.

وهناك مقاييس لقياس جودة الأرباح اعتمدت على نظرية المحاسبة وفق الآتي:

1. مرونة السياسات المحاسبية والاختيار بينها وتغييرها.
2. التقديرات المحاسبية والاختلافات بين المقدّر والفعل في السنوات السابقة.
3. نظرية الوكالة وأثرها على التلاعب في الدخل.
4. العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية.

5. العلاقة بين مؤشرات النمو وجودة الأرباح.

6. العلاقة بين تقويم السوق وجودة الأرباح.

7. الربط بين مؤشرات كفاءة الإدارة وجودة الأرباح.

8. العلاقة بين مؤشرات الربحية وجودة الأرباح.

من خلال ما تقدم تُظهر الدراسات المتنوعة والمختلفة والتطبيقات العملية في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية، أنَّ أصل المقاييس تعتمد على جودة الأرباح من خلال عدة طرائق لهذه المقاييس وأساليب متطورة، ولا ننسى الرقابة الداخلية ومجالس الإدارات في هذا المجال.

مجالات التحقق من جودة الأرباح في المصارف:

يبين كشف الدخل أو تقرير الدخل (report of income) مبالغ الإيرادات التي تستلم والمصروفات التي تُدفع خلال فترة محددة ولعناصر الدخل ارتباط مع العناصر الأساسية للميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) فالموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية تعد العناصر الأساسية الممولة للإيرادات التشغيلية بينما تولد المطلوبات الكثير من المصروفات ولعلَّ المصدر الأساس للإيرادات في المصارف هو الدخل الناتج من الفوائد التي تنتج عادة من الموجودات المولدة للإيرادات التي هي القروض الممنوحة والاستثمارات فضلاً عن الإيرادات المؤثرة من العمولات والرسوم والخدمات الخاصة ومن المطلوبات الرئيسة التي تولد المصروفات في حسابات التوفير والودائع الثابتة والاقتراض (من غير التوفير) والمصروفات المتولدة عنها تتمثل بالفوائد المدفوعة عن الودائع الثابتة والتوفير والاقتراض، ومن جانب آخر تتمثل كلفة رأس المال بالأمور والمنافع المدفوعة للعاملين والمصروفات غير المباشرة المرتبطة بالمصرف (rose&mudgins,2008,p145) وهكذا فان حسابات يعطى المصارف تظهر الحسابات المتعلقة بالفوائد في مقدمة كشف الدخل لان الخاصية المالية للمصارف تجعل معظم الموجودات والمطلوبات خاضعة لتقديرات مالية أنَّ التركيز على العناصر المرتبطة بالفائدة يعطي صورة مباشرة عن نشاطات المصارف وإدارة المصرف ينبغي دائماً أن تجيب على سؤال مفاده (ماهي التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة المؤثرة في الدخل (hempel).

وتوصف أعمال المصارف بأنها ذات جودة عالية (high Quality) إذا ما تبين أن المبادئ والأساليب في ثبات وقياس عناصر إيرادات المصروف ومصروفاته من النوع المتحفظ وعلى عكس ذلك توصف أرباح المصروف بأنها منخفضة (low Quality) إذا ما تبين أن المبادئ والأساليب المتبعة في ثبات وقياس عناصر الإيرادات والمصروفات في المصرف من النوع المتساهل وحيث إن المصادر الرئيسية لإيرادات المصارف هي عمولات وفوائد مقبوضة وإن المجالات الرئيسية لمصروفاته هي العمولات والفوائد المدفوعة وكذلك المكونة لمحفظه القروض.

وعليه ينبغي أن يتم التحقق من جودة الأرباح في المصارف في ثلاث مجالات هي:

أولاً: العمولات والفوائد المقبوضة:

وتتوقف الجودة هنا على عاملين هما:

1. توقيت الاعتراف وتحقيق الإيرادات فكلما كانت الاعترافات بالإيرادات في توقيتاتها الصحيحة وليس قبل تحققها يدل على جودة الأرباح.
2. الفوائد المقبوضة عن محفظة القروض والتأكد من الفوائد عن القروض المتعثرة قد تم فصلها عن الفوائد المتعلقة بالقروض الجيدة , لأن الأولى لا تتصف بصفة الاستمرارية (الديمومة) وكلما زادت نسبة الفوائد عن القروض المتعثرة إلى الفوائد الكلية عن محفظة القروض قلت جودة الأرباح.

ثانياً: العمولات والفوائد المدفوعة:

وتتوقف الجودة على مدى التزام المصرف بالمعايير المحاسبية المتبقية ولا سيما تلك المتعلقة باستخدام أساس الاستحقاق والتأكد من عدم تأجيل اثبات الفوائد والعمولات المدينة الى الفترة المالية اللاحقة مع أن رافق الاستقادة منها (Epiration) تمت خلال الفترة الجارية.

ثالثاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

ويرتبط هذا البند بالسياسة الائتمانية للمصرف في ضوء عاملين:

1. التأكد من أن الإدارة قامت بتطبيق قروض المحفظة على وفق أسس ومعايير موضوعة تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحققها (realization) ليتم بناءً على هذا التطبيق فرز القروض الجيدة عن القروض المتعثرة.

2. التأكد من أن الإدارة راعت تكوين المخصص على وفق المخاطر المشار إليها في العامل الأول وكذلك النسب المتعارف عليها في المصارف.

المبحث الثاني. المعايير المحاسبية الدولية التنبؤ والاثار

المعايير المحاسبية الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS):

مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

المعيار المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الضوابط والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والأعراف المهنية المتعارف عليها , وقد ظهرت أهمية وجود المعايير المحاسبية بسبب اختلاف أهداف ومتطلبات كل طرف من الأطراف المستفيدة من التقارير المالية , وبالنتيجة فالمعايير المالية لا تخدم طرف واحد أو دولة أو إقليم محدد وإنما يكون لها طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية والمحاسبية من خلال تنسيق عملية اعداد البيانات والمعلومات المالية المحاسبية.

وتقدم عناصر المركز المالي للمؤسسة في قائمة المركز المالي العلاقة بين أصولها والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ محدد على النحو التالي:

الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

يساعد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- أ- تطوير المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير القائمة.
- ب- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المحاسبية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين 2015، أ، 10).

كذلك يساعد الإطار المفاهيمي كل من:

- يساعد محضر البيانات المالية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
- يساعد المدققين عندما يقومون بإبداء الرأي حول مدى استجابة البيانات المالية مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
- يساعد المستخدمين للبيانات المالية في تغيير المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- الأشخاص المهتمين بالعمل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية ويزودون المجلس بالمعلومات لصياغة معايير المحاسبة (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين 2015، أ 10).

أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية:

أ- تطوير معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عالمياً في الجودة والقابلة للفهم والنافذة عالمياً والمبنية على مبادئ محددة بوضوح كما ينبغي أن تتطلب هذه المعايير وجود معلومات ذات جودة عالية شفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية بين التقارير المالية وذلك لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق رأس المال وكذلك مساعدة المستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في صنع القرارات الاقتصادية من أجل المصلحة العامة.

ب- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

ت- تحقق الأهداف المتعلقة بالبندين (أ، ب) مع مراعاة احتياجات مختلفة الأنواع وأحجام المنشآت حسبما يكون مناسباً في الظروف الاقتصادية المختلفة.

ث- تعزيز وتسهيل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأنحاء معايير صادرة من مجلس من خلال تحقيق المقارنة بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

اسباب اصدار المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية:

1. إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى كأساس في المحاسبة ووضع مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمعالجة المخاوف حول التطبيق الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأثر رجعي.

2. يمنح هذه المعيار اعفاءات محددة من هذه المتطلبات في مجالات من المحتمل أن تتجاوز تكلفة الالتزام بها المنافع المتأتية لمستخدمي البيانات المالية.
 3. يتطلب هذا المعيار احتياجات توضح كيف أثر الانتقال في مبادئ المحاسبة المقبولة على المركز المالي المبلغ عنه للمنشأة وأداتها المالي وتدفعاتها النقدية.
 4. على المنشأة تطبيق هذا المعيار إذا كانت بياناتها المالية تغطي الفترة الحالية.
- الخصائص الرئيسية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية**

1. يطبق هذا المعيار عندما تتبنى المنشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى خلال بيان صريح وغير متحفظ حول الالتزام بها.
 2. يتطلب هذا المعيار من المنشأة الالتزام بشكل عام لكل معيار سار المفعول من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نهاية فترة إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية.
 3. يتطلب هذا المعيار من المنشأة بشكل خاص القيام فيما يتعلق بقائمة المركز المالي الاختصاص حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي كنقطة بداية للمحاسبة بموجبها:
- أ- الإشراف بكافة الأصول والالتزامات المطلوب الاعتراف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية.
- ب- عدم الاعتراف بالبند كأصول أو الالتزامات إذا لم تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمثل هذا الاعتراف.
- ج- إعادة تصنيف البنود التي اعترفت بها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً كأحد أنواع الأصول أو الالتزامات أو أحد مكونات حقوق الملكية.
- د- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في قياس كافة الأصول والالتزامات المعترف بها.

معايير المحاسبة الدولية في القوانين العراقية:

نصت بعض القوانين على ضرورة تبني المعايير الدولية فضلاً عن المحلية وسنتطرق هنا الى ثلاثة قوانين ترى الباحث أنها ذات صلة بموضوع تبني المعايير الدولية وهي:

1. قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي:

أشار قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة (2011) إلى ضرورة تبني المعايير الدولية في أكثر من مادة، إذ نصت الفقرة (رابعاً) من المادة (4) من القانون التي حددت أهداف الديوان على نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المستندة إلى المعايير المحلية والدولية، كما نصت المادة (11) على أن تؤدي أعمال الرقابة والتدقيق وفقاً للقواعد والأصول المحلية والدولية المعتمدة والطرائق والوسائل المتعارف عليها.

فيما يخص معايير التدقيق الدولية نصت جميع المعايير على أنها معايير استرشادية وهذه العبارة تعني أنها غير ملزمة التطبيق ولكن يمكن الاسترشاد بها عند القيام بعملية التدقيق أو عند وضع معايير محلية للتدقيق، أما معايير المحاسبة الدولية فهي معايير ملزمة التطبيق ولم ترد الإشارة في أي معيار أولي على أنه استرشادي، وإنما جاء التأكيد على أنه يجب على الوحدة الاقتصادية أن تفصح في بيان صريح غير متحفظ بأنها تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد ذهبت أبعد من ذلك، إذ أكدت على أنه بدون هذا البيان لا تُعدّ مطابقة للمعايير.

وهذا يعني أن على المدقق تطبيق معايير التدقيق الدولية عند تدقيق البيانات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما توفره معايير التدقيق الدولية من إمكانية في اتباع الإجراءات المعينة في التحقق من صحة تطبيق هذه المعايير.

ويرى الباحث أن قانون ديوان الرقابة المالية أكد ضرورة تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية جنباً إلى جنب مع القواعد المحلية وادلة التدقيق المحلية.

2. قانون البنك المركزي العراقي:

تناول قانون البنك المركزي موضوع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أكثر من مادة، إذ نصت الفقرة (4) من المادة (5) في الباب الثاني منه (رأس المال والاحتياطي وصافي الأرباح) على أن لا يتعين على البنك المركزي العراقي أن يحتفظ بحساب الاحتياطي العام وحساب احتياطي الأرباح غير المتحققة وحسابات احتياطي أخرى قد تكون مناسبة، وفقاً للمعايير المحلية المتفق عليها دولياً ومن خلال ما ورد في هذه المادة.

وفي القسم العاشر من القانون (الكشوفات المالية والتدقيق) نصت الفقرة رقم (1) من المادة (45) منه على أن يضمن المجلس في كافة الأوقات أن دفاتر وسجلات البنك المركزي العراقي بما فيها كشوفاته المالية معدة ومحفوظ بها بشكل ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية، ولو عدنا الى المادة (41) (تجميع ونشر الاحصاءات المالية) نجد أن هذه المادة تلزم المصارف بتقديم المعلومات أو البيانات الضرورية، أي تعكس مراكز المخاطر للمصارف بتقديم المعلومات أو البيانات الضرورية أي تعكس مراكز المخاطر للمصارف وترى أن تجميع البيانات واعداد الاحصاءات يستلزم بالضرورة التوحيد في طرائق القياس والاعتراف والافصاح فلا يمكن اتمام المادة (41) التي نصت على ((عند تنفيذ البنك المركزي العراقي تطوير وتنفيذ سياسات تتفق مع المعايير الدولية وافضل الممارسات للبنوك المركزية)).

وهنا نجد أن القانون يجعل البنك المركزي العراقي الراعي لتطوير النظم المحاسبية في المصارف العراقية والمسؤول عن تطوير وتنفيذ السياسات المتماشية مع المعايير الدولية، كما أشار القانون إلى ضرورة أن يتم تدقيق البيانات المالية للبنك المركزي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وهذا ما نصت عليه الفقرة رقم (1) من المادة (48) (المراجعة المالية الخارجية) التي نصت على: يتعين تدقيق الكشوفات المالية للبنك المركزي الراقي بما يتفق مع المعايير الدولية الخاصة.

ويرى الباحث أن القانون ينص صراحة على ضرورة قيام البنك المركزي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

3. قانون المصارف:

تضمن قانون المصارف العراقية المرقم (94) لسنة 2004 (جريدة الوقائع العراقية، 2004) العديد من الإشارات الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية فقد نص القانون في الباب السادس منه (المبادئ المحاسبية وإعداد الكشوفات المالية) في المادة (42) (مبادئ المحاسبة وإعداد البيانات المالية) في الفقرة (1) على:

(أ) تطبيق القواعد المحاسبية والأنظمة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية بما فيها استخدام الحسابات التراكمية على أساس يومي وتقييداً بأي متطلبات خاصة تنص عليها أنظمة البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

(ب) إعداد بياناته المالية التي تضم الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وكشف التدفق النقدي وكشف المتغيرات التي تطرأ على حساب رأس المال للمصرف وعلى نحو وافٍ يعكس حقيقة الأوضاع المالية للمصرف وفروعه، يتم إعداد الكشوفات المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية وامثالاً لأي متطلبات خاصة يحددها البنك المركزي العراقي بهذا الشأن وتُعطي الكشوفات المالية صورة حقيقة وافية عن أوضاع المصرف وستضمن كشف حول أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف.

كما نصت المادة (42) الفقرة (2) منها من قانون المصارف على (يتمثل المصرف باب لوائح تنظيمية أو أوامر صادرة من البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالقواعد المحددة في الفقرة (1) ويقوم البنك المركزي العراقي بإصدار لوائح تنظيمية وأحكام قانونية حول النظام المحاسبي والقواعد المطبقة على المصارف).

ونصت المادة (45) الفقرة (2) (التقرير السنوي يحتوي على المعلومات التي تحددها الأنظمة الصادرة من البنك المركزي العراقي إن هذه النصوص ونصوص أخرى في القانون تشير إلى ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإصدار مجموعة من الأحكام والقواعد بشأنها تنظيم العمل المحاسبي للمصارف مما يتيح عنه توحيد طريقة المصرف الإفصاح في البيانات المالية للمصارف،

وخصوصاً أنّ قانون المصارف قد الزمها بضرورة إرسال البيانات المالية إلى البنك المركزي العراقي.

إنّ الفقرة (4) من المادة (43) نصت على أن يقوم كل مصرف بتقديم نسخة من بياناته المالية المراجعة بما فيها البيانات المالية الموحدة المراجعة إلى البنك المركزي العراقي عند توافرها.

وفي مجال تدقيق البيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية فقد تضمن قانون المصارف الإشارة إلى ضرورة أن يتم تدقيق البيانات المالية للمصارف وفقاً لمعايير التدقيق الدولية فقد نصت المادة (46) (مراجعة الحسابات) في الفقرة (5) على أن تستند لمعايير مراجعة الحسابات المعروفة دولياً وأية معايير صادرة عن أنظمة البنك المركزي العراقي يقوم مراجع الحسابات بمراجعة عمليات المصرف وعلى أساس موحدة.

وإذا ما عدنا إلى المادة (41) من قانون البنك المركزي التي تضمنت الإشارة إلى قيام البنك المركزي العراقي بتوحيد المعلومات الواردة من المصارف ونشر الإحصاءات النقدية عن الاقتصاد العراقي نجد أنّه من الضروري قيام البنك المركزي العراقي بإصدار الضوابط التي تنظم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بما يوحد طرائق الاعتراف والقياس والعرض والافصاح المستندة إلى معايير المحاسبة الدولية وبما يسهل عملية التوحيد وإعداد الإحصاءات وإجراء عملية المقارنة عند تقويم أداء المصارف حسب النظم المعتمدة في التقييم من قبل البنك المركزي.

ويرى الباحث أنّ هذا القانون ينص صراحة وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية وفقاً لهذه النصوص.

اهمية الارباح في ظل عناصر الابلغ المالي:

تتشترك في عملية الإبلاغ المالي ثلاثة مفاهيم أساسية هي رأس المال والقيمة والدخل , ويرتبط مصطلح رأس المال بالنسبة للاقتصاديين بتلك الموجودات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات , ويتمثل رأس مال الشركة بواسطة أسهمها ويزداد رأسمال الشركة عندما تزداد أسهمها في السوق ومن وجهة نظر المجتمع فإن مصطلح رأس المال مرتبط بشكل مفيد ومشابه بتلك الموجودات التي تستخدم في إنتاج السلع

والخدمات، حيث إنّ رأس المال يتضمن الموجودات المادية بهيأة بنايات ومصانع ومستشفيات ومدارس فضلاً عن الموجودات غير الملموسة كال تكنولوجيا والمهارات البشرية أو ما يُسمّى رأس المال فكري أو بشري ويُقاس رأس مال الشركة في مقدار المبلغ المستثمر في موجوداتها مطروحاً من كافة الالتزامات على الشركة وتقاس قيمة السهم الواحد بقيمة صافي الموجودات (حقوق الملكية) على عدد الأسهم (الجبير، 2018).

أما مفهوم القيمة فليس من السهل تحديده فهو مرتبط بعدد هائل من المحددات، وبسبب تعدد المفاهيم الخاصة بمفهوم القيمة ظهرت العديد من المشكلات، وكثرت الدراسات بشأنها بين الاقتصاديين والمحاسبين ومن هذه المفاهيم:

أولاً: التكلفة التاريخية:

هي مفهوم التقييم التقليدي المستخدم في المحاسبة فالموارد يتم تقييمها بتكلف الاستحواذ التي حصلت عليها الشركة بواسطة الشراء أو الاستبدال أو التصنيع وغيرها.

ومن أبرز الانتقادات على هذا المبدأ (المفهوم) أنّه يفترض إمّا أن تكون وحدة النقد ثابتة وبهذا فإن التغيرات في قيمة النقد ليست بذات أهمية.

ويتم احتساب الاندثار عليها سنوياً لتحقيق مبدأ المقابلة في المحاسبة ويتم استنفاد كلفتها سنوياً لذا يوفر العمل بهذا المبدأ معلومات أكثر فاعلية وموضوعية.

ثانياً: القيمة العادلة:

ورد تعريف القيمة العادلة (fair value) في قاموس المحاسبين على أنّها السعر المرفوع من قبل المشتري الذي يعرف قيمة ما تم شراؤه الى البائع الذي يعرف أيضاً قيمة ما يتم بيعه وعرفت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا على أنّها السعر الذي يتم استلامه عند بيع الموجودات أو المبلغ المدفوع لنقل الالتزامات في معاملة شركة بين المشاركين بالأسواق في تاريخ القياس.

ثالثاً: القيمة الحالية:

القيمة الحالية value present هي المفهوم الذي يربط قيمة الموجود بقرار الاستحواذ عليه وتعرّف على أنها حاصل جمع صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المقترنة باستخدام الموجود مخصوماً لقيمته الحالية.

رابعاً: القوة الشرائية الحالية:

إنّ القوة الشرائية الحالية هي عبارة عن مفهوم التكلفة التاريخية ولكن بعد التعديل و في هذا المفهوم تكون التعديلات على قيم الكلفة (التكلفة) التاريخية المسجلة للتغيرات في القدرة الشرائية للمال بواسطة مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية وقد ارتفع نداء العمل بهذا المفهوم نتيجة للانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية.

خامساً: التكلفة الجارية:

التكلفة الجارية (current cost) وهي مفهوم التقييم الذي يدمج التكلفة الاستبدالية الجارية مع صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق لتحديد أيّ سعرٍ يتضمن استخدام سعر البيع أو سعر الشراء وعلى هذا الأساس يتم تقييم المخزون بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل.

إنّ استخدام أي من المفاهيم الواردة في أعلاه وفي عملية القياس والابلاغ المحاسبين سيوفر معلومات مختلفة للمستخدمين , وإنّ دلائل وأبواب الاستفادة من بعض المجالات إنّما تقع على حساب الأخرى.

أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح:

يعتمد هذا البحث على تحليل التقارير المالية الدولية للشركات بصورة عامة التي تنتمي الى قطاع المصارف خصوصاً على فترة ما قبل التحول الى معايير التقارير المالية الدولية وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية وهنا نجد الفرق جلياً. (الله، 2024)

الفصل الثالث. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أبرزها:

1. بيّنت الدراسة أن البيئة العراقية التي تسعى للتطور قد تبنّت بشكل إلزامي معايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي الخاص، وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. هذا التبنّي يهدف إلى مواكبة التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، مما يجعل التقارير المالية في هذا القطاع قادرة على تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة
2. انققت نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في وجود علاقة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي العراقي وتحسين جودة الأرباح
3. أشارت النتائج بوضوح إلى أن صافي الأرباح للمصارف بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية كان أفضل وأكثر من صافي الأرباح للمصارف قبل تبني هذه المعايير.

التوصيات:

توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات أبرزها:

1. تشجيع الجهات والمجمعات والهيئات العراقية على اعتماد إلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية لكافة القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
2. إنشاء نظام تدريبي متكامل لتبني معايير التقارير المالية الدولية، يضم متخصصين من الجانبين المهني والأكاديمي في البيئة العراقية، بهدف تزويد العاملين في جميع القطاعات بأساليب التعامل مع التفسيرات والمعالجات المحاسبية للمعايير الدولية
3. تعزيز ثقافة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال التداول والتوعية بأهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الاستثمارية
4. أهمية أن يأخذ المستثمرون في سوق العراق للأوراق المالية في اعتبارهم جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

5. ضرورة التزام المصارف بتقليل التداولات العالية في تعاملاتها المالية، لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق أرباح ذات جودة منخفضة.

Reference:

Abu Al-Maati, Mona Hassan, (2014) The impact of compliance with IFRS on enhancing the efficiency of capital investment in small and medium enterprises research presented to the conference.

Adel, Bou Janib, (2014), The role of international accounting standards in improving the quality of financial information, Master's thesis submitted to the University of Constantinople, Faculty of Economic Sciences, Algeria.

Ahmed, Raya Burhan, Mahmoud and Ghazi Othman, (2009), The possibility of developing the unified accounting system applied in Iraqi banks in the light of international accounting standards, Rafidain Development, Issue (95), Issue (31).

Al-Abdullah, Riyadh Jassim, Accounting Theory, Translator (Cam Verner), University of Mosul, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, (2000).

Al-Hashemi, Mustafa Ismail, (1998), The impact of inflation in finance and investment and its reflection on the value of the establishment - an applied study on a sample of industrial sector companies, unpublished master's thesis in business administration - University of Baghdad.

Al-Hijawi, Talal Mohammed and Obaidi Brand, (2016), Accounting Information and Quality from the Point of View of its Authors and Users, First Edition, Madar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Jaarat, Khaled Jamal, International Financial Reporting Standards (2006), Ithra Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Jarf, Yasser Ahmed, (2012), The Importance of Compatibility of Accounting Standards in the Kingdom of Saudi Arabia with International Accounting Standards, A Proposed Framework, Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Faculty of Commerce, Alexandria University, Second Issue, Volume Forty-ninth, July, pp. 199-243.

Al-Kasab, Ali Ibrahim, (2004), the accounting information necessary to adopt the method of continuous improvement, unpublished master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Mosul.

Al-Tamimi, Batoul Younis, (2009), The extent of the commitment of Iraqi banks to disclosure controls in accordance with the requirements of international and local accounting standards and related laws, Master of Science Thesis in Accounting, submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Chanouf, Chouaib, (2008), Accounting of the institution according to international accounting, Algerian Company Library, Algeria.

Clark Wang (2014), (Accounting standards Harmonization and financial statement comparability Evidence from Transnational Information Transfer, (Journal of Accounting Research) pp: 1 - 38.

Donna, Street, (2012) "IFRS in the United States: if, When and How Australian Accounting Review, Vol 23, pp 208-215.

Emad Saeed, (2012), An applied study of the impact of the transition to International Financial Reporting Standards on the quality of reports, Scientific Journal of Economics and Trade, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Fourth Issue, Volume III, October.

FERDY.VAN-Bram.gcr , 2009 (quality of financial reporting measuring qualitative characteristic- working paper center for economic.

Francis, Lafond, Schipper and Olsson, f, (2004), (Costs of Equity and Earnings Attributes), the accounting review, vol 79, no 4, pp 967 – 1010.

Gassen, S., C. and Shellhorn,K., (2006), (UFRS Adoption in the United Kingdom: Effects on Accounting Numbers and Relevance). Advances in Accounting, Vol.2. no.26, pp: 304 – 312.

Hamdan, Allam, (2012), The Effect of Accounting Conservatism on Achieving the Quality of Financial Reports, Journal of Administrative Sciences, University of Bahrain, Vol. (38), No. (2), pp. 415-417.

Hammad, Tarek Abdel Aal, (2006), Accountant's Guide to the Application of Financial Reporting Standards.

International Accounting Standard Board (IASB), 2001, at://www.ias.com/en/ standards/ standards.

Jara, E. G, A. C, Ebrero & Zapata, R. (2011), (Effect of International Financial reporting & accounting) , vol.2 no.9. pp 176 – 196.

Jarae.B. r. , Zapata, 2011, Effect Of International Financial Reporting Standard On Financial Information Quality -Journal Of Financial- Reporting And Accounting pp-g-.

Juile cotter, Tarca, Ann, (2012) (IFRS Adoption and Analysts Earnings Forecasts Australian evidence (accounting and finance) vol.52. no.3 pp 391 – 418.

Meligy, Magdy Melihi Abdel Hakim, (2014), The impact of switching to International Financial Reporting Standards on the quality of accounting information and the value of registered companies in the Saudi business environment - a theoretical applied study, magazine.

Modern International, University House, Alexandria.

Neslinan, Ozkan, Singer, Z, and you H., (2012). (Mandatory IFRS Adoption and the contractual usefulness of accounting information in Executive compensation journal of Accounting Research, Vol. 2, Sep.(1), pp 1071-1103.

Taher, Ali Abdul Redha, (2014), The role of accounting profit quality in enhancing investor decisions - an applied study in the Iraq Stock Exchange, Master Thesis.

The fifth annual academic and professional entitled Accounting in a Changing World, held at the Faculty of Commerce, Cairo University, 1-35.

Topazio.n.200Onvevgence Of Accounting Standard Topic - Gateway Service No.04 p.02-Retvievev From [http:-ww-cimag/com](http://ww-cimag.com).

Yahya, Abbas Hamid and Falih, Hakim Hammoud, (2015), Profit Management, First Edition.